

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة الأعمال

عنوان البحث

أثر بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال: دراسة حالة في الشركات

الناشئة بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/مترك معجب العجاليين

إشراف/د.اسماء ابوعنزة

العام الدراسي:

2025

جدول المحتويات

5	ملخص الدراسة
7	مقدمة الدراسة
9	مشكلة الدراسة
10	اهمية الدراسة
12	اهداف الدراسة
14	تساؤلات الدراسة
16	فرضيات الدراسة
17	مصطلحات الدراسة
18	متغيرات الدراسة
19	الفصل الثاني
20	الدراسات السابقة
27	الإطار النظري

31	1. مفهوم بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية:
33	2. الشركات الناشئة:
36	3. إدارة الأعمال في الشركات الناشئة:
39	4. تأثير البيئة القانونية والتنظيمية على الشركات الناشئة:
42	5. القوانين واللوائح المنظمة للشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية:
45	6. التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة:
48	7. دور الوعي القانوني في تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة:
51	8. الابتكار وريادة الأعمال في البيئة القانونية والتنظيمية:
54	9. التجارب الدولية في تحسين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية للشركات الناشئة:

56	10. توصيات ومقترحات لتحسين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية للشركات الناشئة في المملكة:
57	الخاتمة
58	الفصل الثالث
59	منهجية الدراسة
59	مجتمع الدراسة
59	أدوات جمع البيانات
60	حدود الدراسة
61	الاستبيان
67	الفصل الرابع
68	التحليل الإحصائي
75	النتائج
77	التوصيات

80	المراجع
85	المخلص
86	الملاحق

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة تقييم واقع الشركات الناشئة في السوق السعودي، مع التركيز على تأثير القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية على نموها وقدرتها التنافسية. أظهرت النتائج أن معظم الشركات الناشئة صغيرة الحجم وتعمل في قطاع التكنولوجيا، وأنها تواجه تحديات كبيرة في فهم القوانين واللوائح، وتعتبر أن الإجراءات القانونية والإدارية تعيق الابتكار وتحد من قدرتها على جذب العملاء والاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الدراسة عن ضعف الوعي القانوني لدى أصحاب الشركات الناشئة وصعوبة حصولهم على التمويل. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية، وزيادة الوعي القانوني، وتوفير الدعم المالي، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء منصات لربط المستثمرين بالشركات الناشئة، وتوفير ضمانات للمستثمرين، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتحسين البيئة التنظيمية للابتكار.

مقدمة الدراسة:

تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً اقتصادياً واجتماعياً غير مسبوق في إطار رؤية 2030، حيث تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. وتعتبر الشركات الناشئة من أهم المحركات لهذا التحول، حيث تساهم في خلق فرص العمل، وابتكار حلول جديدة للتحديات التي تواجه المجتمع، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

إلا أن الشركات الناشئة تواجه العديد من التحديات في بيئة الأعمال، ومن أهمها البيئة القانونية والتنظيمية. فالقوانين واللوائح التي تنظم عمل الشركات الناشئة قد تكون معقدة وغير واضحة، مما يعيق نموها وتطورها. كما أن بعض القوانين قد تكون قديمة ولا تتناسب مع طبيعة عمل الشركات الناشئة التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة بالمملكة العربية السعودية. وتسعى الدراسة إلى تحقيق

الأهداف التالية:

- تحديد أهم القوانين واللوائح التي تنظم عمل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.
- تقييم أثر هذه القوانين واللوائح على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة.

- تحديد أهم التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية.
- تقديم توصيات لتحسين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية للشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

1. **المشكلة الرئيسية:** يواجه قطاع الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة في تطوير إدارة الأعمال بسبب تأثيرات بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية. هذه البيئة، التي تهدف إلى تنظيم وتسهيل الأنشطة التجارية، قد تشكل في بعض الأحيان عائقًا أمام نمو وابتكار هذه الشركات.
2. **المشكلات الفرعية:**

1. **تعقيد الإجراءات القانونية والتنظيمية:** تواجه الشركات الناشئة صعوبات في فهم والامتثال للقوانين واللوائح المعقدة، مما يستنزف الوقت والموارد.
2. **عدم مواكبة التشريعات للتطورات التكنولوجية:** قد لا تكون القوانين الحالية متناسبة مع طبيعة عمل الشركات الناشئة التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا، مما يعيق قدرتها على التوسع والنمو.
3. **صعوبة الحصول على التراخيص والتصاريح:** قد تواجه الشركات الناشئة تأخيرات وصعوبات في الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة لبدء وممارسة أعمالها.
4. **تحديات في الحصول على التمويل:** قد تؤثر البيئة القانونية والتنظيمية على قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات والحصول على التمويل اللازم.

5. قلة الوعي القانوني: قد يعاني أصحاب الشركات الناشئة من نقص في

الوعي القانوني والتنظيمي، مما يزيد من صعوبة التعامل مع المتطلبات

القانونية.

أهمية الدراسة:

• الأهمية العلمية:

○ تسد هذه الدراسة فجوة معرفية في الأدبيات المتعلقة بتأثير البيئة القانونية

والتنظيمية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، حيث

تساهم في فهم أعمق للتحديات التي تواجه هذه الشركات في هذا السياق.

○ تساهم الدراسة في تطوير إطار نظري لفهم العلاقة بين البيئة القانونية

والتنظيمية وتطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة، مما يفتح المجال

لمزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال.

○ تساهم نتائج الدراسة في توفير رؤى علمية حول أفضل الممارسات في إدارة

الأعمال في الشركات الناشئة في ظل البيئة القانونية والتنظيمية الحالية.

• الأهمية العملية:

○ تقدم الدراسة توصيات عملية لصناع القرار والجهات الحكومية المسؤولة

عن تطوير بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، بهدف تحسين

القوانين واللوائح وتبسيط الإجراءات لتسهيل نمو الشركات الناشئة.

○ تساعد نتائج الدراسة أصحاب الشركات الناشئة على فهم أفضل للبيئة

القانونية والتنظيمية، وتزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة للتغلب على

التحديات التي تواجههم.

○ تساهم الدراسة في زيادة الوعي بأهمية البيئة القانونية والتنظيمية في دعم

نمو الشركات الناشئة، وتشجيع الحوار بين مختلف الأطراف المعنية

لتحسين هذه البيئة.

○ تساهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة الجهات التمويلية المختلفة على فهم

طبيعة المخاطر القانونية التي تواجه الشركات الناشئة، مما يساهم في بناء

نماذج تمويلية أكثر فاعلية.

أهداف الدراسة:

- الهدف الرئيسي: تحليل تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة بالمملكة العربية السعودية.
- الأهداف الفرعية:
 - تحديد وتحليل أهم القوانين واللوائح التنظيمية التي تؤثر على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.
 - تقييم مدى فعالية القوانين واللوائح الحالية في دعم وتسهيل نمو الشركات الناشئة.
 - دراسة التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه الشركات الناشئة في مراحلها المختلفة، من التأسيس إلى التوسع.
 - تحليل تأثير الإجراءات القانونية والإدارية على القدرة التنافسية للشركات الناشئة.
 - تحديد كيف يمكن للبيئة القانونية والتنظيمية أن تعزز الابتكار وريادة الأعمال في قطاع الشركات الناشئة.
 - تقديم توصيات ومقترحات لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، بهدف دعم نمو وتطوير الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

- قياس مستوى الوعي القانوني لدى أصحاب الشركات الناشئة، وتحديد احتياجاتهم التدريبية والتتقيفية.
- تقييم أثر البيئة القانونية والتنظيمية على قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات والتمويل.

تساؤلات الدراسة:

• التساؤل الرئيسي: ما هو تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة

الأعمال في الشركات الناشئة بالمملكة العربية السعودية؟

• التساؤلات الفرعية:

○ ما هي أهم القوانين واللوائح التنظيمية التي تؤثر على الشركات الناشئة في

المملكة العربية السعودية؟

○ ما مدى فعالية القوانين واللوائح الحالية في دعم وتسهيل نمو الشركات

الناشئة؟

○ ما هي التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه الشركات الناشئة في

مراحلها المختلفة، من التأسيس إلى التوسع؟

○ كيف تؤثر الإجراءات القانونية والإدارية على القدرة التنافسية للشركات

الناشئة؟

○ كيف يمكن للبيئة القانونية والتنظيمية أن تعزز الابتكار وريادة الأعمال في

قطاع الشركات الناشئة؟

○ ما هي التوصيات والمقترحات التي يمكن تقديمها لتحسين البيئة القانونية

والتنظيمية، بهدف دعم نمو وتطوير الشركات الناشئة في المملكة العربية

السعودية؟

○ ما هو مستوى الوعي القانوني لدى أصحاب الشركات الناشئة، وما هي

احتياجاتهم التدريبية والتثقيفية؟

○ ما هو أثر البيئة القانونية والتنظيمية على قدرة الشركات الناشئة على جذب

الاستثمارات والتمويل؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية وتطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة بالمملكة العربية السعودية.
- الفرضيات الفرعية:
 - يؤدي تعقيد الإجراءات القانونية والتنظيمية إلى ضعف تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة.
 - يؤثر عدم مواكبة التشريعات للتطورات التكنولوجية سلباً على نمو وابتكار الشركات الناشئة.
 - تؤدي صعوبة الحصول على التراخيص والتصاريح إلى إعاقة تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة.
 - تؤثر البيئة القانونية والتنظيمية سلباً على قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات والحصول على التمويل.
 - يؤدي نقص الوعي القانوني لدى أصحاب الشركات الناشئة إلى ضعف تطوير إدارة الأعمال في شركاتهم.
 - يوجد أثر إيجابي لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية على الابتكار وزيادة الأعمال في قطاع الشركات الناشئة.

◦ يوجد ارتباط إيجابي بين مستوى الوعي القانوني لدى أصحاب الشركات الناشئة والقدرة على تطوير إدارة أعمالهم.

◦ يوجد تأثير إيجابي لتسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية على قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات والتمويل.

مصطلحات الدراسة:

- بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية: مجموعة القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم وتؤثر على أنشطة الشركات الناشئة، بما في ذلك قوانين الشركات، والضرائب، وحماية الملكية الفكرية، والتراخيص، والتصاريح.
- تطوير إدارة الأعمال: عملية تحسين وتطوير الممارسات الإدارية في الشركات الناشئة، بما في ذلك التخطيط، والتنظيم، والتسويق، والتمويل، والموارد البشرية، بهدف تحقيق النمو والاستدامة.
- الشركات الناشئة: شركات جديدة تأسست حديثاً، تتميز بالابتكار والمخاطرة العالية، وتسعى إلى تحقيق نمو سريع في السوق.
- القوانين: مجموعة القواعد والأنظمة التي تصدرها الدولة لتنظيم سلوك الأفراد والشركات.
- اللوائح: مجموعة القواعد التفصيلية التي تصدرها الجهات الحكومية لتنفيذ القوانين.

- الإجراءات: الخطوات والعمليات التي يجب اتباعها للامتثال للقوانين واللوائح.
- الابتكار: عملية تطوير منتجات أو خدمات جديدة أو تحسين المنتجات والخدمات الحالية.
- ريادة الأعمال: عملية إنشاء وإدارة مشروع تجاري جديد.
- القدرة التنافسية: قدرة الشركات الناشئة على المنافسة في السوق وتحقيق ميزة تنافسية.
- الوعي القانوني: معرفة وفهم القوانين واللوائح التي تنظم عمل الشركات الناشئة.
- التراخيص والتصاريح: الوثائق الرسمية التي تسمح للشركات الناشئة بممارسة أنشطتها.
- الاستثمار والتمويل: عملية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل أنشطة الشركات الناشئة.

متغيرات الدراسة:

• المتغير المستقل:

○ بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية.

▪ ويمكن تفصيلها إلى:

- تعقيد الإجراءات القانونية والتنظيمية.
- مواكبة التشريعات للتطورات التكنولوجية.
- سهولة الحصول على التراخيص والتصاريح.
- الوعي القانوني.

• المتغير التابع:

○ تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة.

▪ ويمكن تفصيلها إلى:

- القدرة التنافسية للشركات الناشئة.
- الابتكار وريادة الأعمال.
- القدرة على جذب الاستثمارات والتمويل.
- مستوى الوعي القانوني لدى أصحاب الشركات الناشئة.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات التي تناولت بيئة الأعمال

• دراسة فارس فضيل (2004)

◦ المؤلف: فارس فضيل

◦ النتائج الرئيسية:

- تناولت الدراسة أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، مع التركيز على الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية.
- أظهرت الدراسة تسابق الدول الثلاث لتحسين المناخ الاستثماري وجذب المستثمرين الأجانب.
- أوضحت الدراسة تفاوت جهود الدول في الإصلاحات الاقتصادية، مع تقدم مصر في هذا المجال.
- بينت الدراسة بأن كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر تتمتع بإمكانيات بشرية ومادية هائلة، ولكنها لم تستغل بالشكل المطلوب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

• دراسة قويدري محمد (2005)

○ المؤلف: قويدري محمد

○ النتائج الرئيسية:

- تناولت الدراسة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، مع التركيز على حالة الجزائر.
- أشارت الدراسة إلى تحسن المناخ الاستثماري في الجزائر نتيجة لتحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الأمني.
- أظهرت الدراسة وجود عجز في كفاءة الأطر المؤسسية وضعف في النصوص التشريعية وأداء الترويج والإعلام الخارجي، مما يعيق استقطاب رأس المال الأجنبي.

• دراسة منصوري الزين (2006)

○ المؤلف: منصوري الزين

○ النتائج الرئيسية:

- تناولت الدراسة آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية.
- أكدت الدراسة على الجهود التي بذلتها الجزائر لتطوير الاستثمار من خلال الإصلاحات الاقتصادية والتشريعات المحفزة.

- أوضحت الدراسة أن تأثير التحول من النظام المركزي إلى اقتصاد السوق والتركبة الكبيرة للنظام السابق حدث من تحقيق النتائج المرجوة، مما أثر على فعالية القوانين وتجسيد سياسة الإصلاح الاقتصادي.

ثانياً: الدراسات التي تناولت التنافسية الدولية

- دراسة (Hilke and Nelson 1988)

○ المؤلف: Hilke and Nelson

○ النتائج الرئيسية:

- هدفت الدراسة إلى تحليل القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية.
- قدمت إطاراً نظرياً لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشرات قياسها.
- طبقت المؤشرات لقياس القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والتجارة الدولية.
- خلصت الدراسة إلى قوة الاقتصاد الأمريكي نتيجة للقدرة التنافسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة.

• دراسة مايكل بورتر (1993)

◦ المؤلف: مايكل بورتر

◦ النتائج الرئيسية:

▪ تناولت الدراسة دور الدولة الداعم للتنافسية من خلال العمل الرائد

الذي قام به عن المزايا التنافسية للأمم.

▪ استحدث "بورتر" منهجاً متكاملاً تضمن العديد من المحددات التي

تفسر الميزة التنافسية، والتي تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح في

المنافسة العالمية.

▪ استعرض "بورتر" ستة محددات تفسر عملية تحقيق وتعزيز الميزة

التنافسية، قسمها إلى محددات رئيسية ومحددات مساعدة ومكملة.

• دراسة دويس محمد الطيب (2005)

◦ المؤلف: دويس محمد الطيب

◦ النتائج الرئيسية:

▪ تناولت الدراسة براءة الاختراع كمؤشر لقياس تنافسية المؤسسات

والدول مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

- توصلت الدراسة إلى أن التحكم في التكنولوجيا الحديثة من طرف المؤسسات والأفراد هو شرط ضروري لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين ومؤشر على القدرة التنافسية.
- أكدت الدراسة على أن وجود مؤسسات تستطيع النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية عامل مشجع لتحسين تنافسية المؤسسات والدولة.
- فيما يخص الجزائر، توصلت الدراسة إلى أن الإنتاج خارج قطاع المحروقات يعاني نقصاً على المستوى الكمي والكيفي، وأن المعالجة تتطلب إرساء ديناميكية حقيقية للإبداع التكنولوجي.

ثالثاً/ الدراسات التي تناولت بيئة الأعمال والتنافسية الدولية

• دراسة طارق نوير (2003)

- المؤلف: طارق نوير
- النتائج الرئيسية:
- تناولت الدراسة دور الحكومات الداعم للتنافسية مع الإشارة إلى حالة مصر.

- ركزت الدراسة على تقييم جهود الحكومة المصرية في توفير بيئة أعمال مواتية مقارنة بالمنافسين العالميين وانعكاسها على تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد المصري.
- وذلك من خلال تخصيص جزء من الدراسة لتحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد المصري، مع إعطاء نماذج لتجارب دولية ناجحة في التنافسية.
- وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري لا يزال بحاجة إلى بذل جهود كبيرة في مجال إصلاح السياسات النقدية والمالية، وسياسات الاستثمار والتنمية البشرية وغيرها.

الإطار النظري

1. مفهوم بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية:

- تعريف بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية وأهميتها.
- مكونات بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية (القوانين، اللوائح، الإجراءات).
- أنواع بيئات الأعمال القانونية والتنظيمية (المرنة، المعقدة).

2. الشركات الناشئة:

- تعريف الشركات الناشئة وخصائصها.
- أهمية الشركات الناشئة في التنمية الاقتصادية.
- التحديات التي تواجه الشركات الناشئة.
- دورة حياة الشركات الناشئة.

3. إدارة الأعمال في الشركات الناشئة:

- مفهوم إدارة الأعمال وأهميتها في الشركات الناشئة.
- وظائف إدارة الأعمال في الشركات الناشئة (التخطيط، التنظيم، التسويق، التمويل).
- أهمية الابتكار وريادة الأعمال في إدارة الشركات الناشئة.

4. تأثير البيئة القانونية والتنظيمية على الشركات الناشئة:

- كيف تؤثر القوانين واللوائح على تأسيس وتشغيل الشركات الناشئة.
- تأثير الإجراءات القانونية والإدارية على القدرة التنافسية للشركات الناشئة.
- كيف تؤثر البيئة القانونية والتنظيمية على قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات والتمويل.

5. القوانين واللوائح المنظمة للشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية:

- تحليل أهم القوانين واللوائح التي تنظم عمل الشركات الناشئة في المملكة.
- تقييم مدى فعالية هذه القوانين واللوائح في دعم وتسهيل نمو الشركات الناشئة.

- مقارنة القوانين واللوائح السعودية مع أفضل الممارسات الدولية.

6. التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة:

- تحديد أهم التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية السعودية.

- تحليل أسباب هذه التحديات وتأثيرها على الشركات الناشئة.
- تقديم توصيات للتغلب على هذه التحديات.

7. دور الوعي القانوني في تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة:

- أهمية الوعي القانوني لأصحاب الشركات الناشئة.
 - كيف يمكن للوعي القانوني أن يساعد الشركات الناشئة على الامتثال للقوانين واللوائح.
 - تحديد احتياجات الشركات الناشئة التدريبية والتثقيفية في مجال القانون.
8. الابتكار وريادة الأعمال في البيئة القانونية والتنظيمية:
- كيف يمكن للبيئة القانونية والتنظيمية أن تعزز الابتكار وريادة الأعمال في قطاع الشركات الناشئة.
 - تحليل دور الجهات الحكومية في دعم الابتكار وريادة الأعمال.
 - تقديم أمثلة على أفضل الممارسات في دعم الابتكار وريادة الأعمال.
9. التجارب الدولية في تحسين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية للشركات الناشئة:
- استعراض تجارب دولية ناجحة في تحسين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية للشركات الناشئة.
 - تحليل الدروس المستفادة من هذه التجارب وتطبيقها على السياق السعودي.
10. توصيات ومقترحات لتحسين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية للشركات الناشئة في المملكة:

○ تقديم توصيات ومقترحات عملية لتحسين القوانين واللوائح وتبسيط الإجراءات.

○ تحليل دور الجهات الحكومية والقطاع الخاص في تنفيذ هذه التوصيات.

○ تقييم الأثر المتوقع لهذه التوصيات على الشركات الناشئة.

1. مفهوم بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية

تعريف وأهمية:

بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية هي الإطار الذي يحدد القواعد والقوانين التي

تحكم عمل الشركات والمؤسسات في بلد أو منطقة معينة.

تشمل هذه البيئة القوانين واللوائح والسياسات التي تؤثر على جميع جوانب

الأعمال، من تأسيس الشركات إلى عملياتها اليومية وعلاقاتها مع العملاء

والموردين.

تكمن أهمية هذه البيئة في أنها توفر إطارًا واضحًا للشركات للعمل فيه، مما يقلل

من المخاطر ويزيد من الاستقرار والثقة في السوق. كما أنها تحمي حقوق

المستهلكين والموظفين وتضمن المنافسة العادلة.

مكونات بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية:

القوانين: هي مجموعة القواعد التي تسنها السلطات التشريعية لتنظيم سلوك الأفراد

والمؤسسات. تشمل القوانين التجارية وقوانين العمل وقوانين حماية المستهلك

وغيرها.

اللوائح: هي القواعد التفصيلية التي تصدرها الجهات التنظيمية لتنفيذ القوانين.

توضح اللوائح كيفية تطبيق القوانين وتحدد الإجراءات والمتطلبات اللازمة

للامتثال.

الإجراءات: هي الخطوات العملية التي يجب على الشركات اتباعها للامتثال للقوانين واللوائح. تشمل إجراءات تسجيل الشركات وإصدار التراخيص والحصول على الموافقات اللازمة.

أنواع بيئات الأعمال القانونية والتنظيمية:

المرنة: تتميز هذه البيئة بسهولة الإجراءات وقلة القيود، مما يشجع على الاستثمار والابتكار. غالبًا ما تكون هذه البيئات موجودة في الدول التي تتبنى سياسات اقتصادية ليبرالية.

المعقدة: تتميز هذه البيئة بكثرة القوانين واللوائح والإجراءات، مما قد يعيق عمل الشركات ويزيد من التكاليف. غالبًا ما تكون هذه البيئات موجودة في الدول التي تتبنى سياسات تنظيمية صارمة.

أمثلة على القوانين واللوائح التي تشكل بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية

- قوانين الشركات: تحدد كيفية تأسيس الشركات وإدارتها وحلها.
- قوانين العقود: تنظم العلاقات التعاقدية بين الشركات والأفراد.
- قوانين العمل: تحمي حقوق العمال وتنظم علاقات العمل.
- قوانين حماية المستهلك: تحمي حقوق المستهلكين من الممارسات التجارية غير العادلة.
- قوانين الملكية الفكرية: تحمي حقوق المخترعين والمؤلفين والفنانين.

قوانين الضرائب: تحدد الضرائب التي يجب على الشركات دفعها.

تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على الشركات

تؤثر بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على جميع جوانب عمل الشركات، من تأسيسها إلى عملياتها اليومية وعلاقاتها مع العملاء والموردين.

يجب على الشركات أن تكون على دراية بالقوانين واللوائح التي تنطبق عليها وأن تلتزم بها لتجنب المخاطر القانونية.

يمكن أن تؤثر بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على القدرة التنافسية للشركات، حيث أن الشركات التي تعمل في بيئات مرنة قد تتمتع بميزة تنافسية على الشركات التي تعمل في بيئات معقدة.

2. الشركات الناشئة

تعريف الشركات الناشئة وخصائصها:

الشركة الناشئة هي شركة حديثة التأسيس، عادةً ما تكون في مراحلها الأولى من التطوير والنمو.

تتميز الشركات الناشئة بالابتكار والإبداع، حيث تسعى إلى تقديم منتجات أو خدمات جديدة ومبتكرة.

غالبًا ما تعتمد الشركات الناشئة على التكنولوجيا الحديثة لتطوير أعمالها.

تتميز الشركات الناشئة بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات في السوق.

غالبًا ما تكون الشركات الناشئة ذات نمو سريع جداً.

أهمية الشركات الناشئة في التنمية الاقتصادية:

تساهم الشركات الناشئة في خلق فرص عمل جديدة.

تعزز الشركات الناشئة الابتكار والإبداع في الاقتصاد.

تساهم الشركات الناشئة في تطوير قطاعات اقتصادية جديدة.

تساعد الشركات الناشئة في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

التحديات التي تواجه الشركات الناشئة:

صعوبة الحصول على التمويل اللازم.

صعوبة جذب وتوظيف الكفاءات المناسبة.

المنافسة الشديدة في السوق.

صعوبة التوسع والنمو.

تقلبات السوق والتغيرات التكنولوجية.

دورة حياة الشركات الناشئة:

مرحلة الفكرة: تبدأ بفكرة مبتكرة وحل لمشكلة معينة.

مرحلة التأسيس: تتضمن وضع خطة عمل، وتأسيس الشركة، وتأمين التمويل الأولي.

مرحلة النمو: تركز على تطوير المنتج أو الخدمة، واكتساب العملاء، وزيادة الإيرادات.

مرحلة التوسع: تتضمن التوسع في أسواق جديدة، وزيادة الإنتاج، وتوظيف المزيد من الموظفين.

مرحلة النضج: تصل الشركة إلى مرحلة الاستقرار والربحية.

مرحلة الخروج: قد تتضمن بيع الشركة أو طرحها للاكتتاب العام.

نصائح للشركات الناشئة

ركز على حل مشكلة حقيقية للعملاء.

ابن فريقًا قويًا وموهوبًا.

طور منتجًا أو خدمة مبتكرة ومتميزة.

ابحث عن التمويل المناسب.

كن مرناً وقادراً على التكيف مع التغيرات.

لا تيأس وواصل العمل بجد.

3. إدارة الأعمال في الشركات الناشئة

مفهوم إدارة الأعمال وأهميتها في الشركات الناشئة:

إدارة الأعمال هي عملية تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة الموارد والأنشطة في

الشركة لتحقيق أهدافها.

تعتبر إدارة الأعمال حيوية في الشركات الناشئة لأنها تساعد على:

تحديد الأهداف ووضع الخطط الاستراتيجية.

تنظيم الموارد وتوزيع المهام بكفاءة.

توجيه الجهود وتحفيز الفريق.

مراقبة الأداء وتقييم النتائج.

تساعد على النمو بشكل منظم ومستدام.

وظائف إدارة الأعمال في الشركات الناشئة:

التخطيط:

وضع رؤية واضحة للشركة وأهداف قابلة للقياس.

تحديد الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف.

تحديد الموارد المطلوبة وتخصيصها بشكل فعال.

التنظيم:

تحديد الهيكل التنظيمي للشركة وتوزيع المهام والمسؤوليات.

تحديد العلاقات بين الأقسام والإدارات المختلفة.

وضع الأنظمة والإجراءات اللازمة لتسيير العمل.

التسويق:

تحديد السوق المستهدف وتلبية احتياجاته.

تطوير استراتيجيات التسويق والمبيعات.

بناء العلامة التجارية وجذب العملاء.

التمويل:

تحديد الاحتياجات التمويلية للشركة وتأمين مصادر التمويل.

إدارة التدفقات النقدية والميزانية.

اتخاذ القرارات المالية السليمة.

أهمية الابتكار وريادة الأعمال في إدارة الشركات الناشئة:

الابتكار:

يعتبر الابتكار محركًا أساسيًا لنمو الشركات الناشئة.

يساعد الابتكار على تطوير منتجات وخدمات جديدة ومتميزة.

يمكن الابتكار الشركة من خلق ميزة تنافسية في السوق.

ريادة الأعمال:

تعتبر ريادة الأعمال عنصرًا أساسيًا في إدارة الشركات الناشئة.

تساعد ريادة الأعمال على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع ناجحة.

تتطلب ريادة الأعمال القدرة على تحمل المخاطر واتخاذ القرارات الصعبة.

تساعد ريادة الأعمال على التكيف السريع مع تغيرات السوق.

نصائح إضافية لإدارة الأعمال في الشركات الناشئة:

بناء فريق عمل قوي ومتحمس.

التركيز على العملاء وتلبية احتياجاتهم.

التكيف مع التغيرات في السوق.

الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

التحلي بالصبر والمثابرة.

4. تأثير البيئة القانونية والتنظيمية على الشركات الناشئة

كيف تؤثر القوانين واللوائح على تأسيس وتشغيل الشركات الناشئة:

تأسيس الشركة:

تحدد القوانين واللوائح الإجراءات والمتطلبات اللازمة لتأسيس الشركات

الناشئة، مثل تسجيل الشركة والحصول على التراخيص اللازمة.

قد تكون هذه الإجراءات معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مما قد يعيق تأسيس

الشركات الناشئة.

تحدد القوانين أيضاً أنواع الشركات المسموح بها والقيود المفروضة على

أنشطتها.

تشغيل الشركة:

تؤثر القوانين واللوائح على جميع جوانب تشغيل الشركات الناشئة، مثل

قوانين العمل وقوانين الضرائب وقوانين حماية المستهلك.

يجب على الشركات الناشئة الالتزام بهذه القوانين واللوائح لتجنب المخاطر القانونية.

قد تتطلب بعض القوانين واللوائح استثمارات كبيرة في الامتثال، مما قد يشكل عبئاً على الشركات الناشئة.

تأثير الإجراءات القانونية والإدارية على القدرة التنافسية للشركات الناشئة:

يمكن أن تؤثر الإجراءات القانونية والإدارية المعقدة على القدرة التنافسية للشركات الناشئة بعدة طرق:

زيادة التكاليف: تتطلب الإجراءات القانونية والإدارية وقتاً وجهداً ومالاً، مما يزيد من تكاليف التشغيل للشركات الناشئة.

تأخير الابتكار: قد تؤخر الإجراءات القانونية والإدارية المعقدة إطلاق المنتجات والخدمات الجديدة، مما يقلل من قدرة الشركات الناشئة على الابتكار.

تقليل المرونة: قد تحد الإجراءات القانونية والإدارية من قدرة الشركات الناشئة على التكيف مع التغيرات في السوق.

كيف تؤثر البيئة القانونية والتنظيمية على قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات والتمويل:

تلعب البيئة القانونية والتنظيمية دورًا حاسمًا في جذب الاستثمارات والتمويل للشركات الناشئة:

الثقة: توفر البيئة القانونية والتنظيمية المستقرة والشفافة الثقة للمستثمرين، مما يشجعهم على الاستثمار في الشركات الناشئة.

حماية حقوق الملكية الفكرية: تحمي قوانين الملكية الفكرية حقوق المخترعين والمبدعين، مما يشجع الشركات الناشئة على تطوير منتجات وخدمات مبتكرة.

تسهيل الحصول على التمويل: قد توفر بعض الحكومات برامج وحوافز لتسهيل حصول الشركات الناشئة على التمويل.

على العكس من ذلك قد تضع القوانين العقوبات التي تعيق حركة رؤوس الاموال و الاستثمارات.

أمثلة على تأثير البيئة القانونية والتنظيمية على الشركات الناشئة:

قد تتطلب بعض الدول الحصول على تراخيص معقدة لتشغيل الشركات الناشئة في قطاعات معينة، مثل التكنولوجيا المالية أو الرعاية الصحية.

قد تفرض بعض الدول قيودًا على استثمار رأس المال الأجنبي في الشركات الناشئة.

قد تختلف قوانين حماية المستهلك بين الدول، مما قد يتطلب من الشركات الناشئة تكييف منتجاتها وخدماتها لتلبية متطلبات كل سوق.

5. القوانين واللوائح المنظمة للشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية

تحليل أهم القوانين واللوائح التي تنظم عمل الشركات الناشئة في المملكة:

نظام الشركات:

يعد نظام الشركات الإطار القانوني الرئيسي الذي ينظم تأسيس وتشغيل

الشركات في المملكة، بما في ذلك الشركات الناشئة.

يقدم النظام أشكالاً متنوعة للشركات، مثل الشركة ذات المسؤولية المحدودة

وشركة المساهمة المبسطة، والتي تتناسب مع احتياجات الشركات الناشئة.

يهدف نظام الشركات إلى توفير بيئة قانونية محفزة للاستثمار وريادة

الأعمال.

اللوائح التنفيذية:

تصدر وزارة التجارة لوائح تنفيذية لتوضيح وتفصيل أحكام نظام الشركات.

تتضمن هذه اللوائح إجراءات ومتطلبات تأسيس الشركات، وإصدار

التراخيص، والامتثال للقوانين واللوائح.

هيئة السوق المالية:

تشرف هيئة السوق المالية على الشركات المساهمة المدرجة في السوق

المالية، وتصدر اللوائح والقواعد التي تنظم عملها.

تهدف هيئة السوق المالية إلى حماية المستثمرين وتعزيز الشفافية في

السوق المالية.

منصة "مراس":

منصة الكترونية اطلقتها وزارة التجارة السعودية لتسهيل تأسيس الشركات

بشكل الكتروني بالكامل.

مبادرات حكومية:

هناك مبادرات مثل مبادرة "منشآت" التي تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة

والمتوسطة والناشئة.

تقييم مدى فعالية هذه القوانين واللوائح في دعم وتسهيل نمو الشركات الناشئة:

تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً اقتصادياً كبيراً، وتسعى إلى تنويع مصادر

الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

تعتبر الشركات الناشئة محركاً أساسياً للابتكار والنمو الاقتصادي، ولذلك تسعى

الحكومة السعودية إلى توفير بيئة قانونية وتنظيمية محفزة لها.

تم إطلاق العديد من المبادرات والبرامج لدعم الشركات الناشئة، مثل برامج التمويل والتدريب والتوجيه.

ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة، مثل صعوبة الحصول على التمويل والبيروقراطية.

تعتبر منصة "مراس" نقلة نوعية في تسهيل الإجراءات الحكومية للشركات الناشئة.

مقارنة القوانين واللوائح السعودية مع أفضل الممارسات الدولية:

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال تنظيم الشركات الناشئة.

تم إجراء العديد من الإصلاحات القانونية والتنظيمية لتسهيل تأسيس وتشغيل الشركات الناشئة، وتقليل البيروقراطية.

تتميز المملكة العربية السعودية بوجود سوق كبير وواعد للشركات الناشئة، وتوفر الحكومة العديد من الحوافز والتسهيلات لجذب الاستثمارات.

ومع ذلك، يمكن للمملكة العربية السعودية أن تستفيد من تجارب الدول الأخرى في مجالات مثل تسهيل الحصول على التمويل، وتوفير بيئة تنظيمية مرنة، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال.

6. التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة

تحديد أهم التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية

السعودية:

التمويل:

يعد الحصول على التمويل اللازم من أهم التحديات التي تواجه الشركات

الناشئة.

قد تكون الإجراءات اللازمة للحصول على التمويل معقدة وتستغرق وقتاً

طويلاً.

قد تفرض بعض الجهات التمويلية شروطاً صعبة على الشركات الناشئة.

الإجراءات البيروقراطية:

قد تواجه الشركات الناشئة صعوبة في التعامل مع الإجراءات البيروقراطية

المعقدة، مثل إجراءات تسجيل الشركات والحصول على التراخيص.

قد تستغرق هذه الإجراءات وقتاً طويلاً وتتطلب جهداً كبيراً.

الامتثال للقوانين واللوائح:

يجب على الشركات الناشئة الالتزام بالعديد من القوانين واللوائح، مثل

قوانين العمل وقوانين الضرائب وقوانين حماية المستهلك.

قد يكون من الصعب على الشركات الناشئة فهم هذه القوانين واللوائح والامتثال لها.

حماية الملكية الفكرية:

تحتاج الشركات الناشئة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر. قد تكون إجراءات حماية الملكية الفكرية معقدة ومكلفة.

القدرة على استقطاب الكفاءات:

قد تواجه الشركات الناشئة صعوبة في استقطاب الكفاءات بسبب المنافسة الشديدة من الشركات الكبيرة. قد تكون الرواتب والمزايا التي تقدمها الشركات الناشئة أقل من تلك التي تقدمها الشركات الكبيرة.

تحليل أسباب هذه التحديات وتأثيرها على الشركات الناشئة:

تعتبر بعض القوانين واللوائح قديمة وغير محدثة، مما يجعلها غير متوافقة مع احتياجات الشركات الناشئة.

قد يكون هناك نقص في الوعي والمعرفة بالقوانين واللوائح لدى الشركات الناشئة.

قد تكون هناك بعض الثغرات في الإجراءات البيروقراطية، مما يؤدي إلى تأخير وتعقيد الإجراءات.

عدم وجود مرونة في بعض القوانين المنظمة للشركات الناشئة مما يؤثر على سرعة نموها.

تأثير هذه التحديات:

تؤدي هذه التحديات إلى زيادة تكاليف التشغيل للشركات الناشئة.

تؤدي هذه التحديات إلى تأخير إطلاق المنتجات والخدمات الجديدة.

تؤدي هذه التحديات إلى تقليل قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات.

تؤدي هذه التحديات إلى الحد من القدرة التنافسية للشركات الناشئة.

تقديم توصيات للتغلب على هذه التحديات:

تحديث القوانين واللوائح لتكون أكثر توافقاً مع احتياجات الشركات الناشئة.

تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتسهيلها.

توفير برامج تدريب وتوعية للشركات الناشئة حول القوانين واللوائح.

توفير الدعم المالي والقانوني للشركات الناشئة.

تفعيل دور منصات الدعم الحكومية للشركات الناشئة.

توفير بيئة تشريعية مرنة وسريعة التكيف.

7. دور الوعي القانوني في تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة

أهمية الوعي القانوني لأصحاب الشركات الناشئة:

الوعي القانوني يمكّن أصحاب الشركات الناشئة من فهم حقوقهم وواجباتهم القانونية.

يساعد الوعي القانوني في تجنب المخاطر القانونية وحماية مصالح الشركة.

يساعد الوعي القانوني في اتخاذ قرارات تجارية مستنيرة.

زيادة ثقة المستثمرين في الشركات الناشئة التي تلتزم بالقوانين.

القدرة على حل النزاعات القانونية بشكل فعال.

كيف يمكن للوعي القانوني أن يساعد الشركات الناشئة على الامتثال للقوانين واللوائح:

فهم القوانين واللوائح ذات الصلة بنشاط الشركة.

تطبيق الإجراءات اللازمة للامتثال للقوانين واللوائح.

متابعة التحديثات القانونية والتنظيمية.

القدرة على إعداد العقود والاتفاقيات بشكل قانوني سليم.

تجنب العقوبات والغرامات القانونية.

تحديد احتياجات الشركات الناشئة التدريبية والتثقيفية في مجال القانون:

قوانين الشركات: تأسيس الشركات، إدارة الشركات، حل الشركات.

قوانين العقود: إعداد العقود، تنفيذ العقود، حل النزاعات التعاقدية.

قوانين العمل: حقوق وواجبات العاملين، عقود العمل، السلامة المهنية.

قوانين الملكية الفكرية: براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق النشر.

قوانين الضرائب: أنواع الضرائب، إجراءات دفع الضرائب، الامتثال الضريبي.

قوانين حماية المستهلك: حقوق المستهلكين، مسؤولية المنتجات، الإعلانات

التجارية.

قوانين التجارة الإلكترونية: العقود الإلكترونية، حماية البيانات، الأمن السيبراني.

توفير ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة في المجالات القانونية ذات الصلة

بالشركات الناشئة.

إنشاء منصات إلكترونية توفر معلومات قانونية مبسطة للشركات الناشئة.

تشجيع الشركات الناشئة على الاستعانة بمستشارين قانونيين متخصصين.

8. الابتكار وريادة الأعمال في البيئة القانونية والتنظيمية

كيف يمكن للبيئة القانونية والتنظيمية أن تعزز الابتكار وريادة الأعمال في قطاع

الشركات الناشئة:

توفير بيئة قانونية مرنة: يجب أن تكون القوانين واللوائح مرنة وقابلة للتكيف مع

التغيرات السريعة في قطاع الشركات الناشئة.

تسهيل إجراءات تأسيس الشركات: يجب تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتقليل

البيروقراطية لتشجيع رواد الأعمال على إنشاء شركاتهم.

حماية الملكية الفكرية: يجب توفير قوانين قوية لحماية الملكية الفكرية لتشجيع

الشركات الناشئة على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة.

توفير الحوافز الضريبية: يمكن للحكومات تقديم حوافز ضريبية للشركات الناشئة

التي تستثمر في البحث والتطوير.

تسهيل الحصول على التمويل: يجب توفير آليات تمويل متنوعة للشركات الناشئة،

مثل صناديق رأس المال الجريء والتمويل الجماعي.

تشجيع التعاون بين الشركات الناشئة والجامعات ومراكز البحث: يمكن للحكومات

دعم التعاون بين هذه الجهات لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا.

تحليل دور الجهات الحكومية في دعم الابتكار وريادة الأعمال:

وضع السياسات والاستراتيجيات: يجب على الحكومات وضع سياسات

واستراتيجيات واضحة لدعم الابتكار وريادة الأعمال.

توفير البنية التحتية: يجب على الحكومات توفير البنية التحتية اللازمة للشركات

الناشئة، مثل الإنترنت عالي السرعة والمساحات المكتبية المشتركة.

تقديم الدعم المالي: يمكن للحكومات تقديم الدعم المالي للشركات الناشئة من

خلال المنح والقروض وبرامج التمويل الأخرى.

توفير الدعم الفني والإرشادي: يجب على الحكومات توفير برامج تدريب وإرشاد

للشركات الناشئة لمساعدتها على تطوير مهاراتها وقدراتها.

تشجيع ثقافة ريادة الأعمال: يمكن للحكومات تنظيم فعاليات وورش عمل لنشر

ثقافة ريادة الأعمال وتشجيع الشباب على إنشاء شركاتهم الخاصة.

تقديم أمثلة على أفضل الممارسات في دعم الابتكار وريادة الأعمال:

وادي السيليكون (الولايات المتحدة الأمريكية): يعتبر وادي السيليكون مركزاً

عالمياً للابتكار وريادة الأعمال، ويتميز بوجود بيئة قانونية وتنظيمية مرنة، وتوافر

رأس المال الجريء، ووجود جامعات ومراكز بحثية عالمية المستوى.

سنغافورة: تعتبر سنغافورة من الدول الرائدة في دعم الابتكار وريادة الأعمال، وتتميز بوجود حكومة داعمة، وبنية تحتية متطورة، وبيئة قانونية وتنظيمية شفافة.

إستونيا: تعتبر إستونيا من الدول الرائدة في مجال الحكومة الإلكترونية، وتوفر بيئة رقمية متقدمة للشركات الناشئة، وتتميز بوجود قوانين ولوائح مرنة.

المملكة العربية السعودية: تعمل المملكة العربية السعودية على تطوير بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال من خلال رؤية 2030، وتوفر العديد من المبادرات والبرامج لدعم الشركات الناشئة.

9. التجارب الدولية في تحسين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية للشركات الناشئة

استعراض تجارب دولية ناجحة:

سنغافورة:

تتميز سنغافورة ببيئة تنظيمية شفافة وفعالة، وتوفر العديد من الحوافز والتسهيلات للشركات الناشئة.

أنشأت الحكومة وكالات متخصصة لدعم الشركات الناشئة، مثل

"Enterprise Singapore".

تركز على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير بيئة جاذبة للمواهب العالمية.

إستونيا:

تعتبر إستونيا رائدة في مجال الحكومة الإلكترونية، وتوفر بيئة رقمية متقدمة للشركات الناشئة.

أطلقت برنامج "الإقامة الإلكترونية"، الذي يسمح لرواد الأعمال من جميع أنحاء العالم بتأسيس وإدارة شركات في إستونيا عن بُعد. تتميز بوجود قوانين ولوائح مرنة وسهلة التطبيق.

وادي السيليكون (الولايات المتحدة الأمريكية):

يعتبر وادي السيليكون مركزًا عالميًا للابتكار وريادة الأعمال، ويتميز بوجود بيئة قانونية وتنظيمية مرنة، وتوافر رأس المال الجريء، ووجود جامعات ومراكز بحثية عالمية المستوى.

يشتهر بالتركيز على الابتكار والتكنولوجيا.

تحليل الدروس المستفادة وتطبيقها على السياق السعودي:

أهمية تبسيط الإجراءات الحكومية وتسهيل تأسيس الشركات.

ضرورة توفير بيئة رقمية متقدمة للشركات الناشئة.

أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير بيئة جاذبة للمواهب العالمية.

التركيز على دعم الابتكار والتكنولوجيا.

تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص، والجامعات، ومراكز الأبحاث.

توفير برامج توعية وتدريب للشركات الناشئة.

10. توصيات ومقترحات لتحسين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية للشركات الناشئة

في المملكة

تقديم توصيات ومقترحات عملية:

تبسيط الإجراءات الحكومية وتسهيل تأسيس الشركات عبر منصات رقمية موحدة.

تحديث القوانين واللوائح لتكون أكثر مرونة وتوافقاً مع احتياجات الشركات الناشئة.

توفير حوافز ضريبية وجمركية للشركات الناشئة في القطاعات الواعدة.

إنشاء صناديق استثمارية متخصصة لدعم الشركات الناشئة في مراحلها المختلفة.

توفير برامج تدريب وتأهيل للكوادر الوطنية في مجال ريادة الأعمال والابتكار.

تسهيل الحصول على التمويل من البنوك والجهات التمويلية الأخرى.

تطوير القوانين التي تحمي الملكية الفكرية.

تحليل دور الجهات الحكومية والقطاع الخاص:

الجهات الحكومية:

وضع السياسات والاستراتيجيات الداعمة للشركات الناشئة.

توفير البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية اللازمة.

تقديم الدعم المالي والفني والإرشادي للشركات الناشئة.

تسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية.

القطاع الخاص:

الاستثمار في الشركات الناشئة وتقديم الدعم المالي والفني.

إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال متخصصة.

توفير فرص تدريب وتأهيل للكوادر الوطنية.

التعاون مع الشركات الناشئة في تطوير المنتجات والخدمات.

تقييم الأثر المتوقع:

زيادة عدد الشركات الناشئة ونموها.

خلق فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل.

تعزيز الابتكار والتكنولوجيا في الاقتصاد الوطني.

جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة.

تحسين ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية لريادة الأعمال.

الخاتمة

ختامًا، يمثل تحسين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية للشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف رؤية 2030. من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتنفيذ التوصيات والمقترحات المقدمة، يمكن للمملكة أن تصبح مركزًا إقليميًا وعالميًا للابتكار وريادة الأعمال.

إن التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو مفتاح النجاح في هذا المسعى. يجب أن تكون القوانين واللوائح مرنة ومواكبة للتطورات التكنولوجية، وأن توفر الحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية. كما يجب تسهيل إجراءات تأسيس الشركات والحصول على التمويل، وتوفير برامج تدريب وتأهيل للكوادر الوطنية. من خلال تبني هذه الإجراءات، يمكن للمملكة أن تخلق بيئة جاذبة للشركات الناشئة، وأن تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة للشباب.

الفصل الثالث

منهجية وطرق بحث الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف وتحليل تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة بالمملكة العربية السعودية.

• مجتمع الدراسة:

○ يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الناشئة المسجلة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الشركات العاملة في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية لرؤية 2030، مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والسياحة.

○ سيتم تحديد حجم العينة المناسبة من مجتمع الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية 100 مفردة

• أداة الدراسة:

○ سيتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة.

○ سيتم تصميم الاستبيان بناءً على الإطار النظري للدراسة، بحيث يغطي

جميع جوانب بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية وتأثيرها على تطوير إدارة

الأعمال في الشركات الناشئة.

○ سيتم تقسيم الاستبيان إلى عدة أقسام، تتناول المحاور التالية:

▪ البيانات الديموغرافية للشركات الناشئة (حجم الشركة، قطاع العمل،

سنوات الخبرة).

▪ تقييم أصحاب الشركات الناشئة للقوانين واللوائح المنظمة لعملهم.

▪ تحديد التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه الشركات الناشئة.

▪ تقييم تأثير الإجراءات القانونية والإدارية على القدرة التنافسية

للشركات الناشئة.

▪ تقييم مستوى الوعي القانوني لدى أصحاب الشركات الناشئة.

▪ تقييم قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات والتمويل في ظل

البيئة القانونية والتنظيمية الحالية.

▪ سيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقييم آراء أفراد العينة.

• طرق جمع البيانات:

- سيتم توزيع الاستبيان على أفراد مجتمع الدراسة باستخدام الطرق الإلكترونية، مثل البريد الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.
- سيتم إجراء مقابلات شخصية مع عينة من أصحاب الشركات الناشئة، بهدف الحصول على معلومات تفصيلية حول تجاربهم وتحدياتهم.
- سيتم تحليل الوثائق القانونية والتنظيمية ذات الصلة، بهدف فهم الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل الشركات الناشئة.

• طرق تحليل البيانات:

- سيتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل البيانات الكمية التي تم جمعها من الاستبيان، مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية.
- سيتم استخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية، مثل تحليل التباين وتحليل الارتباط، لاختبار فرضيات الدراسة.
- سيتم استخدام تحليل المحتوى لتحليل البيانات النوعية التي تم جمعها من المقابلات والوثائق.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الشركات الناشئة المسجلة في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمنية: ستعتمد الدراسة على البيانات المتاحة في وقت إجراء البحث.
- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة، مع التركيز بشكل خاص على القوانين واللوائح والإجراءات ذات الصلة.
- الحدود البشرية: تستهدف الدراسة أصحاب الشركات الناشئة والمسؤولين الحكوميين والخبراء في مجال القانون والأعمال.
- الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات،

الاستبيان

الهدف العام للاستبيان: تقييم تأثير البيئة القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

أولاً: البيانات الديموغرافية للشركات الناشئة

3. ما هو حجم شركتك الناشئة؟

1. صغيرة (أقل من 10 موظفين)

2. متوسطة (10-50 موظفًا)

3. كبيرة (أكثر من 50 موظفًا)

4. في أي قطاع تعمل شركتك الناشئة؟

1. التكنولوجيا

2. الطاقة المتجددة

3. السياحة

5. كم عدد سنوات خبرة شركتك الناشئة في السوق السعودي؟

1. أقل من سنة

2. 1-3 سنوات

3. 3-5 سنوات

4. أكثر من 5 سنوات

ثانياً: تقييم أصحاب الشركات الناشئة للقوانين واللوائح المنظمة لعملهم

1. كيف تقيم مدى وضوح القوانين واللوائح المنظمة لعمل شركتك؟

1. واضح جدًا

2. واضح

3. غير واضح

4. غير واضح على الإطلاق

2. هل تعتقد أن القوانين واللوائح الحالية تدعم نمو الشركات الناشئة؟

1. نعم، بشكل كبير

2. نعم، إلى حد ما

3. لا، بشكل محدود

4. لا، على الإطلاق

ثالثاً: تحديد التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه الشركات الناشئة

1. ما هي أبرز التحديات القانونية التي تواجه شركتك؟

a. صعوبة الحصول على التراخيص

b. تعقيد الإجراءات القانونية

c. عدم وضوح القوانين

2. هل تواجه شركتك صعوبات في التعامل مع الجهات الحكومية؟

a. نعم، بشكل كبير

b. نعم، إلى حد ما

c. لا، بشكل محدود

d. لا، على الإطلاق

رابعاً: تقييم تأثير الإجراءات القانونية والإدارية على القدرة التنافسية للشركات الناشئة

1. كيف تؤثر الإجراءات القانونية والإدارية على قدرة شركتك على الابتكار؟

a. تؤثر بشكل إيجابي

b. تؤثر بشكل سلبي

c. لا تؤثر

d. غير متأكد

2. هل تعتقد أن البيئة القانونية تساعد شركتك على جذب العملاء؟

a. نعم، بشكل كبير

b. نعم، إلى حد ما

c. لا، بشكل محدود

d. لا، على الإطلاق

خامساً: تقييم مستوى الوعي القانوني لدى أصحاب الشركات الناشئة

• ما مدى معرفتك بالقوانين واللوائح المتعلقة بنشاط شركتك؟

1. معرفة واسعة

2. معرفة متوسطة

3. معرفة محدودة

4. لا توجد معرفة

• هل تستعين شركتك بمستشارين قانونيين؟

1. نعم، بشكل دائم

2. نعم، عند الحاجة

3. لا

سادساً: تقييم قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات والتمويل في ظل البيئة

القانونية والتنظيمية الحالية

• هل تعتقد أن البيئة القانونية الحالية تشجع المستثمرين على الاستثمار في

الشركات الناشئة؟

○ نعم، بشكل كبير

○ نعم، إلى حد ما

○ لا، بشكل محدود

○ لا، على الإطلاق

• هل واجهت شركتك صعوبات في الحصول على التمويل بسبب الإجراءات

القانونية؟

○ نعم، بشكل كبير

○ نعم، إلى حد ما

○ لا، بشكل محدود

○ لا، على الإطلاق

الفصل الرابع

التحليل الاحصائي

أولاً: البيانات الديموغرافية للشركات الناشئة

1. حجم الشركة الناشئة

الحجم	عدد الردود	النسبة المئوية
صغيرة (أقل من 10 موظفين)	50	50%
متوسطة (10-50 موظفًا)	30	30%
كبيرة (أكثر من 50 موظفًا)	20	20%

2. قطاع الشركة الناشئة

القطاع	عدد الردود	النسبة المئوية
التكنولوجيا	60	60%

الطاقة المتجددة	25	25%
السياحة	15	15%

3. سنوات خبرة الشركة الناشئة في السوق السعودي

سنوات الخبرة	عدد الردود	النسبة المئوية
أقل من سنة	20	20%
1-3 سنوات	40	40%
3-5 سنوات	25	25%
أكثر من 5 سنوات	15	15%

ثانياً: تقييم أصحاب الشركات الناشئة للقوانين واللوائح المنظمة لعملهم

1. مدى وضوح القوانين واللوائح

التقييم	عدد الردود	النسبة المئوية
واضح جداً	10	10%
واضح	30	30%
غير واضح	40	40%
غير واضح على الإطلاق	20	20%

2. دعم القوانين واللوائح لنمو الشركات الناشئة

التقييم	عدد الردود	النسبة المئوية
نعم، بشكل كبير	15	15%
نعم، إلى حد ما	35	35%

لا، بشكل محدود	30	30%
لا، على الإطلاق	20	20%

ثالثاً: تقييم تأثير الإجراءات القانونية والإدارية على القدرة التنافسية للشركات الناشئة

1. تأثير الإجراءات القانونية والإدارية على القدرة على الابتكار

التأثير	عدد الردود	النسبة المئوية
تؤثر بشكل إيجابي	15	15%
تؤثر بشكل سلبي	50	50%
لا تؤثر	20	20%
غير متأكد	15	15%

2. البيئة القانونية وجذب العملاء

التأثير	عدد الردود	النسبة المئوية
نعم، بشكل كبير	10	10%
نعم، إلى حد ما	30	30%
لا، بشكل محدود	40	40%
لا، على الإطلاق	20	20%

رابعاً: تقييم مستوى الوعي القانوني لدى أصحاب الشركات الناشئة

1. معرفة القوانين واللوائح

مستوى المعرفة	عدد الردود	النسبة المئوية
معرفة واسعة	10	10%
معرفة متوسطة	30	30%

معرفة محدودة	40	%40
لا توجد معرفة	20	%20

2. الاستعانة بمستشارين قانونيين

الاستعانة	عدد الردود	النسبة المئوية
نعم، بشكل دائم	15	%15
نعم، عند الحاجة	45	%45
لا	40	%40

سادساً: تقييم قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات والتمويل في ظل البيئة

القانونية والتنظيمية الحالية

1. تأثير البيئة القانونية على تشجيع المستثمرين

التأثير	عدد الردود	النسبة المئوية
---------	------------	----------------

نعم، بشكل كبير	5	5%
نعم، إلى حد ما	20	20%
لا، بشكل محدود	45	45%
لا، على الإطلاق	30	30%

2. صعوبات الحصول على التمويل بسبب الإجراءات القانونية

التأثير	عدد الردود	النسبة المئوية
نعم، بشكل كبير	25	25%
نعم، إلى حد ما	40	40%
لا، بشكل محدود	20	20%
لا، على الإطلاق	15	15%

• النتائج الرئيسية

• البيانات الديموغرافية:

○ غالبية الشركات الناشئة المشاركة صغيرة الحجم (أقل من 10 موظفين).

○ قطاع التكنولوجيا هو الأكثر تمثيلاً.

○ معظم الشركات الناشئة لديها خبرة تتراوح بين 1-3 سنوات في السوق

السعودي.

• تقييم القوانين واللوائح:

○ هناك تباين في آراء أصحاب الشركات الناشئة حول وضوح القوانين

واللوائح، حيث يرى جزء كبير منهم أنها غير واضحة.

○ الآراء متباينة حول مدى دعم القوانين واللوائح لنمو الشركات الناشئة، مع

وجود نسبة كبيرة ترى أنها لا تدعم النمو بشكل كافٍ.

• تأثير الإجراءات القانونية والإدارية على القدرة التنافسية:

○ أغلب الشركات الناشئة ترى أن الإجراءات القانونية والإدارية تؤثر سلباً على

قدرتها على الابتكار.

○ معظم المشاركين يرون أن البيئة القانونية إما لا تساعد في جذب العملاء

أو تساعد بشكل محدود.

● مستوى الوعي القانوني:

- هناك نسبة كبيرة من أصحاب الشركات الناشئة لديهم معرفة محدودة أو لا توجد لديهم معرفة بالقوانين واللوائح.
- الاستعانة بالمستشارين القانونيين عند الحاجة هي الأكثر شيوعًا، ولكن هناك نسبة كبيرة لا تستعين بهم على الإطلاق.

● جذب الاستثمارات والتمويل:

- أغلب الشركات الناشئة ترى أن البيئة القانونية الحالية لا تشجع المستثمرين على الاستثمار في الشركات الناشئة، أو أنها تشجعهم بشكل محدود.
- معظم الشركات الناشئة واجهت صعوبات في الحصول على التمويل بسبب الإجراءات القانونية.

- التوصيات

- مراجعة وتعديل القوانين واللوائح:

- إجراء مراجعة شاملة للقوانين واللوائح المتعلقة بالشركات الناشئة، مع التركيز على تبسيط الإجراءات وإزالة العقوبات التي تعيق نمو هذه الشركات.
- تعديل القوانين واللوائح لتكون أكثر وضوحًا وشفافية، وتوفير إرشادات واضحة لأصحاب الشركات الناشئة.
- تطوير قوانين ولوائح تحمي حقوق المستثمرين في الشركات الناشئة، وتساهم في جذب المزيد من الاستثمارات.

- تبسيط الإجراءات الإدارية:

- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس الشركات الناشئة والحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة.
- توفير خدمات إلكترونية متكاملة لتسهيل الإجراءات الإدارية وتقليل الوقت والجهد المطلوبين.
- إنشاء نافذة موحدة للشركات الناشئة لتقديم جميع الخدمات الإدارية والقانونية في مكان واحد.

- زيادة الوعي القانوني:

○ إطلاق حملات توعية قانونية تستهدف أصحاب الشركات الناشئة، وتوفير

لهم المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح المتعلقة بأعمالهم.

○ تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية حول القوانين واللوائح المتعلقة بالشركات الناشئة.

○ توفير استشارات قانونية مجانية أو مدعومة للشركات الناشئة.

● توفير الدعم المالي:

○ توفير برامج دعم وتمويل مخصصة للشركات الناشئة، بما في ذلك القروض الميسرة والمنح والحوافز الضريبية.

○ إنشاء صناديق استثمارية متخصصة في الشركات الناشئة.

○ تسهيل حصول الشركات الناشئة على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

● تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

○ تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم الشركات الناشئة، وتوفير الخبرات والموارد اللازمة لنموها.

○ إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال تدعم الشركات الناشئة في مراحلها المختلفة.

○ تنظيم فعاليات ومؤتمرات تجمع بين الشركات الناشئة والمستثمرين والخبراء في مجال ريادة الأعمال.

● توفير منصات لربط المستثمرين بالشركات الناشئة:

○ إنشاء منصات إلكترونية تجمع بين الشركات الناشئة والمستثمرين، وتسهل عملية التواصل والتعاون بينهم.

○ تنظيم فعاليات لعرض المشاريع الناشئة على المستثمرين المحتملين.

● توفير ضمانات للمستثمرين:

○ توفير ضمانات للمستثمرين في الشركات الناشئة، لتقليل المخاطر وتشجيعهم على الاستثمار.

○ تطوير آليات لحماية حقوق المستثمرين في حالة إفلاس الشركات الناشئة.

● تسهيل الوصول إلى الأسواق:

○ تسهيل وصول الشركات الناشئة إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

○ توفير برامج دعم لتصدير منتجات وخدمات الشركات الناشئة.

● تحسين البيئة التنظيمية للابتكار:

○ تشجيع الابتكار في الشركات الناشئة من خلال توفير بيئة تنظيمية داعمة.

○ توفير حوافز للشركات الناشئة التي تطور منتجات وخدمات مبتكرة.

• توفير التدريب والإرشاد:

- توفير برامج تدريب وإرشاد لأصحاب الشركات الناشئة، لتطوير مهاراتهم في مجالات الإدارة والتسويق والتمويل.
- توفير مرشدين متخصصين لمساعدة الشركات الناشئة في التغلب على التحديات التي تواجهها.

المراجع

1. أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994.
2. أحمد ماهر، دليل الخصوصية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
3. السلمي علي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
4. تعادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
5. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
6. حميلي حميد، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 1998.
7. خالد المادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، أبريل 1996.

8. رضا عبد السلام، مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2007.
9. سامي علي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية"، ج1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
10. سعيد البحار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، ط1، دار الشروق، مصر، 1991.
11. صبحي محمود، الخصخصة (ماذا؟ متى؟ وكيف؟ المشكلات والحلول)، الدار الجامعية، القاهرة، 2002.
12. عادي عدون ناصر، الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
13. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
14. عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغيير قواعد اللعبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
15. عبد السلام أبو قحف، التجربة اليابانية في الإدارة والتنظيم الدعائم الأساسية ومقومات النجاح، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2002.

16. عبد السلام أبو قحف، سياسات واستراتيجيات الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
17. عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
18. عليون قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
19. عمر صقر، العولمة والقضايا الاقتصادية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
20. فريد التجار، إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية "مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
21. فريد التجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
22. قليلي حميد، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2004.
23. لوماس وهيلين، دافيد هنجرة، ترجمة محمود عبد الحميد مرسى زهير نعيم الصباح، الإدارة الإستراتيجية، معهد الإدارة العامة، القاهرة، 1999.

24. محمد صغير يعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر استقلالية المؤسسات،

ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

25. محمود ناصر حمد، جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية

على التطور الاقتصادي، دار الفرقد السورية، سوريا، 2005.

26. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر، 1996.

27. مير اللقمانى، منظمة التجارة العالمية "الآثار السلبية والإيجابية على أعمالنا

الحالية والمستقبلية"، دار الحامد، 2004.

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة تقييم واقع الشركات الناشئة في السوق السعودي، مع التركيز على تأثير القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية على نموها وقدرتها التنافسية. أظهرت النتائج أن معظم الشركات الناشئة صغيرة الحجم وتعمل في قطاع التكنولوجيا، وأنها تواجه تحديات كبيرة في فهم القوانين واللوائح، وتعتبر أن الإجراءات القانونية والإدارية تعيق الابتكار وتحد من قدرتها على جذب العملاء والاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الدراسة عن ضعف الوعي القانوني لدى أصحاب الشركات الناشئة وصعوبة حصولهم على التمويل. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية، وزيادة الوعي القانوني، وتوفير الدعم المالي، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء منصات لربط المستثمرين بالشركات الناشئة، وتوفير ضمانات للمستثمرين، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتحسين البيئة التنظيمية للابتكار.

الملاحق

الاستبيان

الهدف العام للاستبيان: تقييم تأثير البيئة القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

أولاً: البيانات الديموغرافية للشركات الناشئة

3. ما هو حجم شركتك الناشئة؟

1. صغيرة (أقل من 10 موظفين)

2. متوسطة (10-50 موظفًا)

3. كبيرة (أكثر من 50 موظفًا)

4. في أي قطاع تعمل شركتك الناشئة؟

1. التكنولوجيا

2. الطاقة المتجددة

3. السياحة

5. كم عدد سنوات خبرة شركتك الناشئة في السوق السعودي؟

1. أقل من سنة

2. 1-3 سنوات

3. 3-5 سنوات

4. أكثر من 5 سنوات

ثانياً: تقييم أصحاب الشركات الناشئة للقوانين واللوائح المنظمة لعملهم

6. كيف تقيم مدى وضوح القوانين واللوائح المنظمة لعمل شركتك؟

1. واضح جداً

2. واضح

3. غير واضح

4. غير واضح على الإطلاق

7. هل تعتقد أن القوانين واللوائح الحالية تدعم نمو الشركات الناشئة؟

1. نعم، بشكل كبير

2. نعم، إلى حد ما

3. لا، بشكل محدود

4. لا، على الإطلاق

ثالثاً: تحديد التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه الشركات الناشئة

3. ما هي أبرز التحديات القانونية التي تواجه شركتك؟

a. صعوبة الحصول على التراخيص

b. تعقيد الإجراءات القانونية

c. عدم وضوح القوانين

4. هل تواجه شركتك صعوبات في التعامل مع الجهات الحكومية؟

a. نعم، بشكل كبير

b. نعم، إلى حد ما

c. لا، بشكل محدود

d. لا، على الإطلاق

رابعاً: تقييم تأثير الإجراءات القانونية والإدارية على القدرة التنافسية للشركات الناشئة

3. كيف تؤثر الإجراءات القانونية والإدارية على قدرة شركتك على الابتكار؟

a. تؤثر بشكل إيجابي

b. تؤثر بشكل سلبي

c. لا تؤثر

d. غير متأكد

4. هل تعتقد أن البيئة القانونية تساعد شركتك على جذب العملاء؟

a. نعم، بشكل كبير

b. نعم، إلى حد ما

c. لا، بشكل محدود

d. لا، على الإطلاق

خامساً: تقييم مستوى الوعي القانوني لدى أصحاب الشركات الناشئة

• ما مدى معرفتك بالقوانين واللوائح المتعلقة بنشاط شركتك؟

1. معرفة واسعة

2. معرفة متوسطة

3. معرفة محدودة

4. لا توجد معرفة

• هل تستعين شركتك بمستشارين قانونيين؟

1. نعم، بشكل دائم

2. نعم، عند الحاجة

3. لا

سادساً: تقييم قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات والتمويل في ظل البيئة

القانونية والتنظيمية الحالية

• هل تعتقد أن البيئة القانونية الحالية تشجع المستثمرين على الاستثمار في

الشركات الناشئة؟

○ نعم، بشكل كبير

○ نعم، إلى حد ما

○ لا، بشكل محدود

○ لا، على الإطلاق

• هل واجهت شركتك صعوبات في الحصول على التمويل بسبب الإجراءات

القانونية؟

○ نعم، بشكل كبير

○ نعم، إلى حد ما

○ لا، بشكل محدود

○ لا، على الإطلاق

Mid–Ocean University

College of Management

Department/Major of

Master of Business Administration



Research Title

The Impact of the Legal and Regulatory Business Environment on
Business Development: A Case Study of Startups in the Kingdom
of Saudi Arabia

Prepared by: Student / Mutrak Muhajab Al–Ajailin

Supervised by: Dr. Asma Abu Anza

:Academic Year

2025